



CIVIL LAW SYSTEM AND ITS RELATIONSHIP WITH THE DEVELOPMENT OF ISLAMIC ECONOMIC LAW IN INDONESIA

Nurul Azizah

Nahdlatul Ulama University Purwokerto
Sultan Agung Street, Number 42, Windusara, Karangklesem, South Purwokerto District,
Banyumas Regency, Central Java 53145
e-mail: mynurulazizah@gmail.com

Article history: Received: May 3, 2023, accepted: June 5, 2023, published: Septemebr 4, 2023

Abstract: *Indonesia adheres to a civil law system. However, in reality, several regulations in Indonesia are derived from Islamic law (Sharia) and customary law, which are part of the common law system. This article will discuss the relationship between the current civil law system in Indonesia and its connection to Islamic economic law in Indonesia, influenced by the common law system. The curriculum used for this study is the normative legal curriculum, with Indonesian legislation as the primary source of analysis.*

The result of this research indicates that civil law in Indonesia today does not appear to be purely civil law, as Indonesia draws from many sources, including customary law and Islamic law. Islamic law is a clear example of legislation in Indonesia that is adopted from the common law system, such as laws regarding marriage, endowments (wakaf), and others. Many regulations stem from Islamic law, although they mainly serve as guidelines for judges in resolving family law disputes within the realm of Sharia economic matters. The implementation of Islamic Economic Law (KHES) by the Supreme Court Regulation No. 2 of 2008 is evidence of the connection between Indonesian law and Islamic Sharia, even from other countries. Some of its principles are derived from the Code of Justice, which was applied as the official law of the Ottoman Empire.

Keywords: *civil law system, development of Islamic economic system, Indonesia*

نظام القانون المدني وعلاقته بتطوير النظام الاقتصادي الإسلامي بإندونيسيا

نورالعزيزة

جامعة نهضة العلماء بورو وكرطو

شارع سلطان أغونج، رقم ٤٢، بورو وكرطو الشمالي، بايوماس، جاوى الوسطى

البريد الإلكتروني: mynurulazizah@gmail.com

تاريخ المقال: تم الاستلام: ٣٠ مايو ٢٠٢٣، تم القبول: ٥ يونيو ٢٠٢٣، تاريخ النشر: ٤ سبتمبر ٢٠٢٣

التجريد: تلتزم إندونيسيا بالنظام القانوني للقانون المدني. ومع ذلك، في الواقع، فإن بعض اللوائح المطبقة في إندونيسيا مأخوذة من الشريعة الإسلامية والقانون العرفي وهما النظام القانوني للقانون العام. ستناقش هذه الورقة العلاقة بين النظام القانوني للقانون المدني الحالي في إندونيسيا وعلاقته بقانون الشريعة الاقتصادي في إندونيسيا والذي يتأثر بالنظام القانوني للقانون العام. المنهج الدراسة المستخدمة هي منهج قانوني معياري فبينما القانون واللوائح في إندونيسيا كمصدر للدراسة. ونتائج هذه الدراسة هي يبدو أن القانون المدني الحالي في إندونيسيا ليس القانون المدني النقي لأن إندونيسيا أخذت العديد من المصادر. وهو القانون العرفي والشريعة الإسلامية. فمجموعة الأحكام الإسلامية مثالا واضحا لتشريعة القانون الإندونيسي التي أخذت من النظام القانوني للقانون العام، مثل قانون الزواج، والأوقاف وغيرها. هناك العديد من القواعد التي نشأت من الشريعة الإسلامية، على الرغم من أن موقفهم هو فقط كدليل للقضاة في حل مشاكل قانون الأسرة في المنازعات الاقتصادية الشرعية. تنفيذ مجموعة الأحكام الاقتصادية الإسلامية (KHES) من خلال PERMA No. ٢ لعام ٢٠٠٨. هو دليل على الارتباط القانوني في إندونيسيا بالشريعة الإسلامية وحتى من دول أخرى. وقد تم الحصول على بعض مبادئه من مجلة الأحكام العدلية التي تنفذها كقانون رسمي لدولة العثمانية. الكلمات المفتاحية: نظام القانون المدني، تطوير النظام الاقتصادي الإسلامي، بإندونيسيا.

المقدمة

كلمة النظام ترجمت من اللغة اليوناني السيستما (*systema*)، ومعناه هو الكلّ الذي يتكون من أجزاء مختلفة. الدكتور سوبكتي قال: فإن النظام هو ترتيب أو ترتيب منظم، كل ما يتكون من أجزاء مرتبطة ببعضها ببعض، مرتبة وفقاً لخطة أو نمط، نتيجة كتابة لتحقيق هدف. بشكل عام،^١ كما جاء

¹ Firdaus Muhamad Iqbal, "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia," *Jurnal Dialektika Hukum* 4, no. 2 (2022): 180–200; Inu Kencana Syafie, *Sistem Administrasi Negara Republik Indonesia (SANRI)* (Bumi Aksara, 2003), 2.

في القاموس الإندونيسي: النظام هو نظام كليّ أو كليّ منظمّ ومعقدّ، مجموعة أو مجموعة من الأشياء أو الأجزاء التي تشكل كلاً معقدّاً أو كليّاً. هناك مكونات متصلة ولها وظائف كل منها متصلة بنظام وفقاً للنمط. النظام هو ترتيب منظم لوجهات النظر والنظريات والمبادئ.²

أحد الأنظمة التي لا تزال قيد التنفيذ والتي تم تنفيذها حتى الآن من قبل حكومة في بلد عالمي هو النظام القانوني، على الرغم من اختلاف النظام القانوني لكل بلد. وفقاً لهانس كيلسن، فإن النظام القانوني هو نظام من القواعد، أي معايير السلوك التي يمكن أن تكون بشكل الأوامر أو المناهي أو الجوائز. شدد كيلسن على أن نظام المعايير يُقال إنه صالح إذا تم الحصول عليه من معيار أعلى منه، والذي يصل بعد ذلك إلى مستوى لا يمكن فيه الحصول على المعيار من معيار أعلى آخر،³ وهذا ما يشار إليه على أنه القاعدة الأساسية أو القاعدة الأساسية بالإضافة إلى فهم النظام القانوني. وقال سودكنو مارتوكوسومو إن النظام القانوني هو وحدة تتكون من عناصر لها تفاعلات مع بعضها البعض وتعمل معاً لتحقيق أهداف الوحدة.⁴

النظام القانوني هو النظام الموحد الذي يتكون من العناصر أو الأجزاء المترابطة مع بعضها البعض لتحقيق هدف من أجل أن تكون بمثابة مبادئ توجيهية وقواعد في فرض العقوبات على من ينتهكها من أجل إحلال السلام والعدالة والنظام. اليوم النظام القانوني ينمو ويؤثر على حضارات دول العالم. يوجد نظامان قانونيان في العالم وهما:

١. نظام القانون المدني أو أوروبا القارية (*civil law system*)

ينشأ القانون المدني من القانون الروماني المدوّن الذي تمّ وضعه في عصر الإمبراطور جستنيان (*justianus*) وانتشر في جميع أنحاء القارة الأوروبية وفي جميع أنحاء العالم. في نظام القانون المدني، المبدأ الرئيسي الذي يشكل أساس هذا النظام. وهو أنّ القانون يكتسب قوة ملزمة؛ لأنه يتجسد في لوائح في شكل قوانين ويتم ترتيبه بشكل منهجي في تدوينات أو مجموعات معينة.⁵

٢. القانون العام أو نظام الأنجلو ساكسوني (*common law/ anglo saxon*)

تطوّر هذا النظام القانوني تحت تأثير نظام الخصومة في تاريخ إنجلترا، استناداً إلى قرارات المحاكم على أساس التقاليد والسوابق العرفية.⁶ يمكن العثور على هذا النظام القانوني في العديد من البلدان مثل أمريكا الشمالية أو الكومنولث البريطاني للأمم في كل من أستراليا وآسيا.

² Iqbal, "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia."

³ Hans Kelsen, "Dasar-Dasar Hukum Normatif," *Bandung: Nusa Media* (2008): 161.

⁴ Iqbal, "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia."

⁵ Yesmil Anwar, *Pembaruan Hukum Pidana: Reformasi Hukum* (Grasindo, 2008), 91.

⁶ John Gilissen and Frits Gorle, "Sejarah Hukum Suatu Pengantar (Historische Inleiding Toot Het Recht, Kluwer Rechtswetenschappen-Anwerpent)" (2005): 348.

تم اعتماد النظامين القانونيين المذكورين من قَبْل على نطاقٍ واسعٍ من قِبَل البلدان في جميع أنحاء العالم. هذه هي الخلفية لولادة أنظمة مختلفة في كل بلد وفقًا للنظام القانوني الذي تطبقه. من بين النظامين القانونيين المذكورين، استخدم الإندونيسي نظام القانون المدني أو النظام القانوني الأوروبي القاري إلى اليوم. وذلك لأن العديد من اللوائح أو المواد القانونية أخذ بشكل تامٍ من القواعد المتبقية من الحقبة الهولندية، وهذا ليس سوى لأن إندونيسيا كانت مستعمرة تاريخيًا من قبل الهولنديين لنحو ٣٥٠ عامًا وفرض على إندونيسيا أن تتبع النظام القانوني الذي في ذلك الوقت.

حتى الآن، لا تزال إندونيسيا ملزمة بالقانون الاستعماري الهولندي. تنص المادة ١ من الانتقال إلى دستور عام ١٩٤٥ لجمهورية إندونيسيا على أن "جميع القوانين واللوائح لا تزال سارية طالما أنها لا تتعارض مع الدستور". تظل مصادر القانون الموروثة من هولندا سارية طالما لم يتم سن قانون جديد.^٧ وتشمل مصادر القانون في القانون المدني، من بين أمور أخرى، التشريعات والفقه والأعراف التي لا تتعارض مع القانون. تعتمد إندونيسيا نفسها نظامًا تشريعيًا هرميًا، وأصبح دستور عام ١٩٤٥ لجمهورية إندونيسيا هو الأعلى في التسلسل الهرمي للقوانين في إندونيسيا.^٨

يلتزم القانون المدني بمفهوم التدوين. يرجع السبب في التزام القانون المدني بمفهوم التدوين جزئيًا إلى المصالح السياسية للإمبراطورية الرومانية، بالإضافة إلى مصالح أخرى خارج ذلك. التدوين ضروري لخلق التوحيد القانوني داخل ووسط التنوع القانوني. لكي تصبح العادات التي تم تحديدها على أنها لوائح الملك قانونًا ينطبق بشكل عام، من الضروري التفكير في كيان قانوني مؤكد. في هذا التفكير، الحل هو التدوين القانوني.^٩ ووفقًا لـ R. Soeroso، فإن التدوين القانوني هو إمساك الدفاتر القانونية في مجموعة من القوانين في نفس المادة.^{١٠} وفي الوقت نفسه، وفقًا لساتجيتو راهارجو، فإن الغرض العام من التدوين هو إنشاء مجموعة من اللوائح يصبح التشريع بسيطًا وسهل السيطرة عليه ومرتبًا منطقيًا ومتناغمًا ومؤكدًا.^{١١}

لا يزال وجود النظام القانوني في إندونيسيا غير واضح، لأنه لا تزال هناك تناقضات بين القانون الوطني والقانون الغربي. هذا البيان يتوافق مع الواقع الذي تعيشه الدولة الإندونيسية. على مدار التاريخ الإندونيسي، تنافست أنظمة قانونية مختلفة للحصول على مكانة في كل من النظام القانوني الوطني والنظام القانوني الغربي. لذلك، يتم استخدام مفهوم الفهم أو المدرسة الفلسفية التي تأخذ الأفضل من جميع الأنظمة في القانون الوطني كحل يلبى خصائص وطبيعة القانون الوطني.

⁷ Irawan Soerodjo, "The Development of Indonesian Civil Law," *Scientific Research Journal (SCIRJ)* 4, no. 9 (2016).

⁸ Iqbal, "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia."

⁹ Nurul Qomar, "Perbandingan Sistem Hukum Dan Peradilan Civil Law System Dan Common Law System," *Pustaka Refleksi, Makassar* (2010): 41.

¹⁰ R Soeroso, *Pengantar Ilmu Hukum (Cetakan Ke 4)* (Jakarta: Sinar Grafika, 2001), 77.

¹¹ Iqbal, "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia."

تاريخياً، لم يتأثر تطور النظام القانوني في إندونيسيا بالأنظمة القانونية المختلفة التي تم تدوينها ولكل منها خصائصه الخاصة.

أما بالنسبة للدراسات السابقة التي ناقشت دور نظام القانون المدني أو الأوروبي القاري في النظام القانوني في إندونيسيا فقد كان البحث الأول من إيكافوتي ويني كوسداريني بعنوان "مساهمة النظام القانوني الأوروبي القاري في تطوير النظام القانوني الوطني في إندونيسيا". تصف هذه الدراسة أصول القانون الأوروبي القاري الذي ساعد في بناء النظام القانوني الإندونيسي. نوع أو خصائص النظام القانوني الأوروبي القاري من حيث خصائصه القانونية، أي إعطاء الأولوية بشكل أساسي لقانون مكتوب. ثانياً، في تاريخ تطور النظام القانوني الذي تبناه الشعب الإندونيسي، اتجه في البداية إلى أن يكون له طابع أوروبي قاري. بمرور الوقت، تكمل الأنظمة القانونية المختلفة بعضها البعض وتلون تطور النظام القانوني الإندونيسي. مع أخذ ذلك في الاعتبار، فإنه يوفر دليلاً على أن إندونيسيا تعمل على نظام قانوني له خصائص وطنية في نظام قانوني ينطبق في إندونيسيا.¹²

الدراسة الثانية التي أجراها إريك كريستيان فابريان سياجيان وهندرا سولاكسانا ومحمد زكي كيلي أنطونيو فرناندو وديندا أيوديا راتشماواتي وسوسيلو سوماردي بعنوان "تاريخ النظام القانوني الأوروبي القاري (القانون المدني) وتنفيذه في إندونيسيا". توضح هذه الدراسة أن النظام القانوني الأوروبي القاري يميل إلى تخطيط وتنظيم الأمور اليومية على أكمل وجه ممكن من خلال تشكيل قواعد قانونية كمنتجات للتشريعات. تحيد الأنظمة القانونية الأوروبية القارية من مبدأ عام إلى آخر. عند التعامل مع القضية، سيبحث القاضي عن مراجع للقواعد التي تتوافق مع القضية التي يتعامل معها. لا ينفصل تنفيذ النظام القانوني في إندونيسيا عن التاريخ. النظام القانوني الإندونيسي هو النظام المطبق في إندونيسيا كمصدر قانوني للمحاكم والقضاة وصياغة القرارات، وفي نفس الوقت يتضمن أيضاً القيم أو المثل التي تكمن وراءها.¹³

الدراسة الثالثة لناندانغ ألبان بعنوان "تأثير النظام القانوني الأوروبي القاري والنظام القانوني الإسلامي على تطوير النظام القانوني الوطني". توضح هذه الدراسة أن تطور النظام القانوني الأوروبي القاري والنظام القانوني الإسلامي في إندونيسيا قد أثر بشكل كبير على تطور النظام القانوني الوطني. تم إثبات ذلك عندما نص الأب المؤسس على القانون الذي كان ساريًا خلال الإدارة الهولندية بناءً على المادة الثانية من اللوائح الانتقالية لدستور عام ١٩٤٥ الذي تم تطبيقه في جمهورية إندونيسيا. وبالمثل، فإن النظام القانوني الإسلامي له تأثير على النظام القانوني الوطني، ويمكن ملاحظة ذلك عندما صاغ الأب المؤسس دستور عام ١٩٤٥، والذي كان يُعرف سابقاً باسم ميثاق جاكارتا، والذي تضمن الكلمات الواردة في ميثاق جاكارتا التي تقوم الدولة على أساسها. الإيمان بالله

¹² Novi Eka Saputri and Eny Kusdarini, "Kontribusi Sistem Hukum Eropa Kontinental Terhadap Pembangunan Sistem Hukum Nasional Di Indonesia," *Masalah-Masalah Hukum* 50, no. 4 (n.d.): 363–372.

¹³ Ibid.

الواحد، وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية على أتباعها"، رغم أن هذه الكلمات لم تكن في نهاية المطاف مدرجة في دستور عام ١٩٤٥.^{١٤}

الفرق بين الدراسات الثلاث السابقة هو أنها لا تذكر تطوير مساهمة نظام القانون المدني أو أوروبا القارية في النظام القانوني في إندونيسيا. بالإضافة إلى ذلك، لا يناقش الباحثون تأثير النظام القانوني الإسلامي في هذه المناقشة، لذلك يركز الباحثون على مدى مساهمة نظام القانون المدني في سلسلة من عمليات تطوير النظام القانوني في إندونيسيا. بناءً على الخلفية الموصوفة أعلاه، تطرح هذه الورقة القضايا التي سيتم مناقشتها، وتحديدًا، ما هي العلاقة بين القانون المدني والشريعة الإسلامية. ثانيًا، كيف يساهم نظام القانون المدني في تطوير نظام القانون الاقتصادي في إندونيسيا.

نظام القانون المدني والشريعة الإسلامية

استخدم إندونيسيا نظام القانون المدني. يقال إن إندونيسيا هي المهيمنة في استخدام نظام القانون المدني؛ لأن هذا البلد لا يستخدمه بشكل موضوعي بحث. بالإضافة إلى نظام القانون المدني، تبنت إندونيسيا أيضًا الشريعة الإسلامية والقانون العرفي في البلاد. الاستخدام المهيمن لنظام القانون المدني للنظام القانوني في إندونيسيا لا ينفصل عن العوامل التاريخية. قبل إعلان استقلالها في ١٧ أغسطس ١٩٤٥، كانت إندونيسيا تحت حكم الحكومة الاستعمارية الهولندية. على الرغم من أنه قبل وصول الهولنديين، كان لدى دول الأرخبيل نظام قانوني تطور خلال حكم الممالك الكبرى في الأرخبيل، مثل سريلانجا وماجاباهيت وماتارام وتيرنات وديماك بيناتارو. ومع ذلك، فإن فترة سلطة الحكومة الاستعمارية كانت طويلة جدًا، مما كان له تأثير قوي إلى حد ما على الشعب الإندونيسي، لا سيما في مجال القانون، والقانون الجنائي والقانون المدني والقانون التجاري.

ورثت إندونيسيا نظام القانون المدني من الحكومة الاستعمارية الهولندية، التي طبقت أيضًا نظامًا مشابهًا بالمصادفة. خلال الحقبة الاستعمارية الهولندية، لم يتم تطبيق القانون على مبدأ المساواة. رسميًا، يميز قانون الإجراءات المدنية بين المجموعة الأوروبية والشعوب الأصلية والمجموعة الأجنبية الشرقية (لغير المواطنين الأصليين والأوروبيين). يجد الاختلاف في تطبيق هذا القانون سياقه بالنظر إلى أن المدونة أو القانون الوضعي الذي تم تطبيقه في جزر الهند الشرقية الهولندية نفسها ولد من المثل العليا للقانون الأوروبي. هذا يختلف عن السكان الأصليين والصينيين الذين كان لديهم أيضًا حكم القانون الخاص بهم قبل فترة طويلة من حكم الهولنديين للأرخبيل. القانون الذي يعتمد عليه السكان الأصليون والصينيون هو القانون العرفي والقانون الديني.

كان لكل من نظام القانون المدني ونظام الشريعة الإسلامية ونظام قانون التقاليد تأثير قوي على التاريخ والنظام القانوني الإندونيسي. نظام القانون المدني معروف من خلال خبراء قانونيين

¹⁴ Nandang ALbian, "Pengaruh Sistem Hukum Eropa Kontinental Dan Sistem Hukum Islam Terhadap Pembangunan Sistem Hukum Nasional," *Jurnal At-Tatbiq: Jurnal Abwal al-Syakhsyiyah* 4, no. 01 (2019): 57–75.

هولنديين وخبراء قانونيين من المواطنين. يتمتع خبراء قانون المواطنين أيضًا بتأثير قوي إلى حد ما في تاريخ تطبيق النظام القانوني الإندونيسي، بعد إعلان الاستقلال. لقد تلقوا مباركة السياسة الأخلاقية حتى أتاحت لهم الفرصة للحصول على منح دراسية لدراسة القانون والاقتصاد في جامعة لايدن بهولندا.

يُعرف نظام الشريعة الإسلامية من خلال الاتصال التاريخي المستمر منذ فترة طويلة. نوسانتارا، الذي يقع جغرافيًا بين قارتين ومحيطين، هو الطريق الذي يمر به التجار من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك التجار المسلمون. حدث تقاطع الثقافة والتعاليم الدينية بين التجار المسلمين والسكان الأصليين. لذلك في المستقبل، حتى في العديد من المناطق في إندونيسيا، على سبيل المثال في آتشيه، تم دمج التعاليم الإسلامية مع القانون العرفي الساري منذ أجيال. تتسبب هذه الحقيقة في عدم تسمية القانون الإندونيسي بالاستخدام البحث لنظام القانون المدني، ومن الأنسب القول إنه مهيمن باستخدام نظام القانون المدني.

نظام القانون المدني هو نظام قانوني متجذر في القانون الروماني الذي استخدمه بلدان أوروبا القارية، بما في ذلك البلدان التي كانت مستعمرات سابقة.¹⁵ وهو المصدر الأكثر انتشارًا للقانون في البلدان التي تستخدم القانون المدني، مثل هولندا وفرنسا وألمانيا إن الوضعية القانونية متجذرة بقوة في البلدان التي تلتزم بنظام القانون المدني. تنص العقيدة القانونية في نظام القانون المدني على أن القانون هو قانون. أي أن القانون هو ما ورد في اللائحة التشريعية وتم التصديق عليه باعتباره القانون الوضعي للدولة. ما يظهر كتابيًا في المقالات هو ما يشار إليه بالقانون. وفي الوقت نفسه، لا تعتبر القواعد التي لم يتم تقنينها في تشريع قانونًا ملزمًا. لذلك، في البلدان التي تطبق نظام القانون المدني، فإن مسك الدفاتر أو تدوين القانون أمر ضروري.

وهذا يشمل القانون الاقتصادي الإندونيسي، القانون الاقتصادي بشكل عام - ما يشار إليه عادة بالاقتصاد التقليدي- وكذلك القانون الاقتصادي الإسلامي على وجه الخصوص. عندما كان لا يزال فقهاء يؤسس القانون على آراء العلماء وكهنة المذاهب، كان فقه المعاملة أخلاقًا اجتماعيًا غير ملزم. ومع ذلك، بعد أن تم تدوينها في مجموعة الأحكام الاقتصادية الإسلامية وتم سنّها من خلال PERMA No. 2 من 2008.

يتم تطبيق نظام الشريعة الإسلامية بشكل عام في الدول الإسلامية. الدولة الإسلامية هي دولة تستخدم الشريعة الإسلامية كقانون رسمي للدولة. على عكس الدولة الإسلامية التي تستخدم قيم التعاليم الإسلامية كروح في حكم القانون، تستخدم الدولة الإسلامية القواعد الإسلامية بشكل رسمي. ومع ذلك، في الواقع، تطورت الشريعة الإسلامية، القائمة على القرآن والحديث، بحيث لا تصبح قانونًا

¹⁵ Sabian Utsman, *Menuju Penegakan Hukum Responsif: Konsep Philippe Nonet & Philip Selznick: Perbandingan Civil Law System & Common Law System, Spiral Kekerasan & Penegakan Hukum* (Pustaka Pelajar, 2008).

واحدًا. بعد تجربة التثقف الثقافي والنمو لعدة قرون، ولدت الشريعة الإسلامية مع مدارس الفقه المختلفة. حيث يوجد لكل مدرسة الكثير من المتابعين حول العالم.

ترجع ولادة هذه المدارس الفقهية المختلفة إلى حقيقة أنه على طول الطريق، أصبحت المشاكل التي تطورت أيضًا متنوعة بشكل متزايد. في بعض الأحيان، مشاكل الناس في منطقة ما ليست هي نفسها أو حتى تتعارض مع مشاكل الناس في مناطق أخرى. ليس أقلها أن هذه المشكلة لم تحدث قط في زمن النبي وأصحابه. وبالتالي، هناك حاجة إلى جهد استباقي قانوني لتحديد القانون الذي يجب أن يؤخذ كحل لغياب القانون كما هو الحال في حالة غير مسبوقة.

عندما مات رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم، انتشر تأثير الإسلام إلى إفريقيا وآسيا وأوروبا. عندما مات النبي وكان هناك المزيد والمزيد من المسلمين، أصبحت المشاكل أكثر تنوعًا. الاجتهاد مطلوب لتقديم حلول للمشاكل السياقية للأشخاص التي تحدث في مكان وزمان معينين. إذن، إذا كانت الشريعة الإسلامية واسعة وحتى مقسمة إلى مدارس فكرية مختلفة، فما هي الشريعة الإسلامية التي تختارها الدولة التي تطبق نظام الشريعة الإسلامية؟

النظام الاقتصادي الإسلامي أو غالبًا ما يشار إليه باسم اقتصاديات الشريعة هو تطبيق الاقتصاد في الممارسة اليومية للأفراد والعائلات ومجموعات المجتمع والحكومة/الحكام من أجل تنظيم عوامل الإنتاج والتوزيع والاستفادة من السلع والخدمات المنتجة وفقًا للتعاليم الإسلامية. ومن أهم مصادر النظام الاقتصادي الإسلامي القرآن والحديث وأمثلة على السلوك الاقتصادي في عهد الخلافة الإسلامية.¹⁶

عرفنا مصطلح الاجتهاد في عملية الاكتشاف القانوني في الشريعة الإسلامية. الاجتهاد في اصطلاح الأصوليين هو بذل الجهد للوصول إلى الحكم الشرعي من دليل تفصيلي من الأدلة الشرعية.¹⁷ الاجتهاد الذي يقوم به هؤلاء المجتهدين الذين سيتبعه طلابه. الطلاب الذين يطورون المعرفة والأساليب القانونية التي اكتشفها الإمام سوف يلدون مدارس معينة في القانون. على سبيل المثال الفقه على مذهب الإمام الشافعي، والحنفي، والمالكي، والحنبلي، وغيرهم. ومن الأمثلة على البلدان التي تستخدم نظام الشريعة الإسلامية المملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية، وجمهورية إيران الإسلامية. في الممارسة العملية، تستخدم المملكة العربية السعودية القوانين التي يُزعم أنها نشأت من القرآن والحديث كمدارس فقهية حكومية في تشكيل قانون الدولة الرسمي. وفي الوقت نفسه، تستخدم إيران الفقه الشيعة كفقه الحكومية.

في النهاية، فإن تطبيق الشريعة الإسلامية في البلدان التي تستخدم نظام الشريعة الإسلامية ليس موحدًا. كل واحد يطبق الشريعة الإسلامية على أساس مدرسة القانون التي تختارها الدولة. في النهاية، فإن الشريعة الإسلامية المطبقة هي فقه مدرسة الفكر الحكومية التي يتم تكييفها مع مدارس

¹⁶ M Rusli Karim, "Berbagai Aspek Ekonomi Islam," Yogyakarta: Tiara Wacana (1992).

¹⁷ Muḥammad Abū Zahrah, *Uṣūl Al-Fiqh* (Beirut: Dār al-Fikr, n.d.).

مؤسسي الدولة أو الحكام. المملكة العربية السعودية هي مثال على بلد يستخدم نظام الشريعة الإسلامية. المملكة العربية السعودية هي دولة في منطقة الشرق الأوسط والتي كانت في الأصل منطقة تحكمها قبائل تحت حكم العثمانية.

بعد سقوط العثمانيين، جاءت الدول التي أعلنت استقلالها. لذلك كانت هناك دول في منطقة الجزيرة العربية، وإحدى هذه الدول كانت السعودية. أسسها الملك عبد العزيز بن سعود، المملكة العربية السعودية تحت قيادة بني سعود منذ تأسيسها وحتى الآن. عُرف الملك الأول، عبد العزيز بن سعود، مؤسس المملكة العربية السعودية، بأنه مسلم من أتباع المذهب السلفي. إن اتجاه الملك عبد العزيز في الإشارة إلى التعاليم الإسلامية لآراء محمد بن عبد الوهاب جعل منهجه السلفي فقه الدولة أو قانون الدولة. عُرِفَت التعاليم الإسلامية التي أدخلها محمد بن عبد الوهاب فيما بعد بالإسلام على النمط السلفي. حتى الآن، أصبحت المملكة العربية السعودية رائدة في نشر التعاليم السلفية وجعل هذه التعاليم مدرسة الفقه الحكومية التي هي أساس تطبيق الشريعة الإسلامية في المملكة العربية السعودية. لذلك، يمكن القول إن نظام الشريعة الإسلامية المطبق في المملكة العربية السعودية هو نظام الشريعة الإسلامية من خلال تطبيق فقه المذهب السلفي باعتباره قانون الدولة الرسمي.

في الواقع، على الرغم من أن كلاهما يدعي أنهما يتبعان النبي محمد ويطبقان التعاليم الإسلامية في حياة الدولة، عند النظر إليهما من خلال النظام الدستوري المستخدم، فإن المملكة العربية السعودية وإيران لهما أيضًا أنظمة مختلفة. المملكة العربية السعودية بلد في شكل ملكية مطلقة تحدد القيادة على أساس الوراثة. في هذه الأثناء، إيران جمهورية يقودها رئيس ينتخبه الشعب من خلال انتخابات بموافقة الملالي الذين يحظون باحترام كبير في ذلك البلد.

ثم ماذا عن إندونيسيا؟ لم تثبت إندونيسيا نفسها أبدًا كدولة إسلامية منذ البداية. ومع ذلك، يعتقد مؤسسو هذا البلد، وهم في الغالب مسلمون، أن إندونيسيا بلد إسلامي يطبق القيم الإسلامية في كل جانب من جوانب الحياة. لذلك، منذ البداية، اتفق الآباء المؤسسون لهذه الأمة على أن الدولة الموحدة لجمهورية إندونيسيا هي دولة لا تستخدم الشريعة الإسلامية رسميًا في نظامها القانوني. تؤخذ التعاليم الإسلامية على أنها قيم وتؤخذ الشريعة الإسلامية كمصدر لقانون الدولة الوضعي

لكن مع مرور الوقت، إلى جانب ظهور مفهوم الاقتصاد الإسلامي الذي أصبح حاضراً كنموذج بديل للاقتصاد التقليدي الذي كان معروفاً من قبل. يأتي الاقتصاد الإسلامي، الذي تقوده المؤسسات المالية الإسلامية، جنباً إلى جنب مع فرص الأعمال واتجاهات النمو الاقتصادي. لذلك، فإن هذا الاتجاه لاقتصاديات الشريعة الذي يزداد شعبية ويظهر بشكل متزايد، يتطلب عملياً مظلة قانونية. هناك حاجة ماسة إلى اللوائح التي تشكل المظلة القانونية للممارسات الاقتصادية الشرعية مع الأخذ في الاعتبار أن كل مؤسسة مالية ونشاط اقتصادي يتطلب اليقين القانوني. خاصة في بلد يستخدم في

الغالب نظام القانون المدني مثل إندونيسيا، الذي يتبع العقيدة القانونية هو القانون. لذلك، سيكون غياب التنظيم أمرًا صعبًا للغاية.

في حالة تطبيق نظام الشريعة الإسلامية في القانون الاقتصادي، يبدو أنه يختلف عن تطبيق نظام الشريعة الإسلامية في القانون الجنائي. إذا تم تطبيق نظام الشريعة الإسلامية بخلاف القانون الاقتصادي، فهو متطابق مع الاتجاه نحو مذهباً معيناً. وبالتالي تشجيع ظهور قانون الحكومة الفقهية كما هو واضح في مثال المملكة العربية السعودية والإيران. لذا يبدو أن تطبيق نظام الشريعة الإسلامية على القانون الاقتصادي له منطقتان مختلفتان.

في الواقع، لا تخضع ممارسة اقتصاديات الشريعة في البلدان التي تطبقها إلى الكثير من الجدل حول الاختلافات في المدارس الفكرية المستخدمة. ومع ذلك، حتى في حالة وجود مناقشات مكثفة، فإنها عادة ما تؤدي إلى مناقشات بين الممارسات الاقتصادية التقليدية والممارسات الاقتصادية الشريعة، والتي تشترك في الكثير من الناحية العملية. حسنًا، هذه التشابهات هي التي أصبحت في النهاية موضوعًا للنقاش حول مدى تقارب الممارسات الاقتصادية الإسلامية حتى يكون لها مستوى من التوافق مع أوامر الشريعة.

يعد الاختلاف في تطبيق نظام الشريعة الإسلامية في القانون الاقتصادي وغير الاقتصادي ظاهرة مثيرة للاهتمام يجب مراعاتها. ظاهرة تناقص الاحتكاك بين أتباع مدرسة الفقه الحكومية عند الحديث عن موضوع تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي. لذلك، في مسائل الاقتصاد الشرعي، لم يعد يُعرف بالاقتصاد الشرعي على النمط السلفي، أو الاقتصاد الشيعي على النمط الشيعي، أو اقتصاد أهل السنة والجماعة. هذا لأنه عند الحديث عن الاقتصاد الإسلامي، تنتقل المنافسة الاقتصادية من مدارس الفقه إلى المنافسة بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الإسلامي.

الإسلام وتأثيره على القانون الاقتصادي في إندونيسيا

يستند القانون الاقتصادي الإندونيسي إلى الولاية الدستورية، وهي المادة ٣٣ الفقرة (١) من دستور عام ١٩٤٥ التي تنص على أن "الاقتصاد منظم كمشروع مشترك يقوم على مبدأ القرابة". مبدأ القرابة في المادة ٣٣ هو المبدأ أو الأساس الرئيسي في تحديد النظام الاقتصادي الإندونيسي. هذا الحكم المتعلق بمبدأ القرابة هو في الواقع السبب الرئيسي الذي يجعل إندونيسيا في الواقع ليست دولة مؤيدة للرأسمالية. ومع ذلك، فإن هذا لا يعني أيضًا أن إندونيسيا مؤيدة للاقتصاد الاشتراكي.

المادة ٣٣ من دستور عام ١٩٤٥، التي تنص على أن الدولة تعطي الأولوية لمبدأ التآزر والقرابة في تنفيذ نظام الاقتصادي الوطني. وهي مغير عن مبادئ الاقتصاد الرأسمالي الذي يعطي الأولوية للمنافسة وملكية رأس المال في نظامه الاقتصادي. ومع ذلك، على الرغم من أنها تعطي الأولوية للعمل الجماعي، من ناحية أخرى، فإن المادة ٣٣ من دستور عام ١٩٤٥ التي لا تزال توفر الاعتراف بحقوق

الملكية الخاصة، توضح أن النظام الاقتصادي الإندونيسي ليس نظامًا اقتصاديًا اشتراكيًا يعطي الأولوية للملكية الدولة باسم المساواة بين الملكية بين الناس. يمكن فهم هذا البيان المتعلق بالملكية في البيان، المادة ٣٣ فقرة (٢) من دستور عام ١٩٤٥ الذي ينص على أن فروع الإنتاج المهمة للدولة والتي تؤثر على سبل عيش الكثير من الناس، تخضع لسيطرة الدولة. وهذا يعني أن فروع الإنتاج التي لا تتعلق بمعيشة العديد من الناس لديها الفرصة للسيطرة عليها أو إدارتها من قبل الأفراد بشكل فردي أو في مجموعات.

إذن ما هو موقع الاقتصاد الشرعي في الاقتصاد الإندونيسي؟ الاقتصاد الشرعي أو الاقتصاد الإسلامي هو في الواقع نظام اقتصادي يجب من حيث المبدأ ألا يحتوي على الربا والميسر والغرار. وذلك لأن مبداء الاقتصاد الإسلامي في الشريعة الإسلامية هو زقوع التراضي بين الطرفين، بدون إكراه والخداع. هذا هو في الواقع نفس مبدأ القانون الاقتصادي بشكل عام الذي ينص على أن شروط صحة اتفاقية في النشاط الاقتصادي هي وجود الاتفاق بين الطرفين أهلية التصرف بنفسه وحلال المبيع. تُصنف الشريعة الإسلامية منذ وصولها إلى الأراضي الإندونيسية حتى يومنا هذا على أنها قانون حي في وسط المجتمع. ليس فقط لأن الشريعة الإسلامية هي كيان ديني تلتزم به غالبية السكان الإندونيسيين، ولكن في عدد من المجالات، أصبحت الشريعة الإسلامية جزءًا من تقاليد في المجتمع، والتي تعتبر أحيانًا مقدسة.^{١٨} نهج الحضارة الإنسانية ككل. هذا النهج وثيق الصلة وعاجل لمعالجة الاقتصاد المعقد اليوم.^{١٩}

في الساحة العلمية، لطالما كانت العلاقة بين الدين والدولة، أو الإسلام والسياسة، أو الشريعة الإسلامية والسلطة السياسية (الدولة) خطابًا مثيرًا للاهتمام، سواء من قبل المسلمين أنفسهم أو من قبل علماء الإسلام. ينبع هذا الخطاب في الواقع من تاريخ تشكيل الشريعة الإسلامية نفسها، خاصة بعد قيادة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم.^{٢٠} وبسبب هذه التعددية، فإن تطبيق وتطبيق الشريعة الإسلامية "الخالصة" في المرحلة الاجتماعية السياسية لإندونيسيا المعاصرة يدعو دائمًا هجوم لفظي. هذا الجدل لا يتعلق فقط بالمسائل القانونية التقنية البحتة، بل يمس مستوى سياسي حساس. من أجل الحفاظ على الالتزام بالتعددية الدينية، يتم "تقليص" الشريعة الإسلامية في مجال تطبيقها إلى مستوى لا يشعر فيه أتباع الديانات الأخرى بالتهديد.^{٢١} إندونيسيا، التي تتكون من قبائل وديانات مختلفة، لديها مثل قانونية تنمو كأخلاق اجتماعية. هذه الأخلاقيات الاجتماعية ستلزم مجتمعات معينة، ولا تلزم الناس خارج المجتمع. لذلك، تختلف

¹⁸ Marzuki Wahid, *Fiqh Indonesia: Kompilasi Hukum Islam Dan Counter Legal Draft Kompilasi Hukum Islam Dalam Bingkai Politik Hukum Indonesia* (Penerbit dan distribusi, Institut Studi Islam Fahmina, 2014).

¹⁹ Karim, "Berbagai Aspek Ekonomi Islam."

²⁰ Wahid, *Fiqh Indonesia: Kompilasi Hukum Islam Dan Counter Legal Draft Kompilasi Hukum Islam Dalam Bingkai Politik Hukum Indonesia*.

²¹ ALbian, "Pengaruh Sistem Hukum Eropa Kontinental Dan Sistem Hukum Islam Terhadap Pembangunan Sistem Hukum Nasional."

الأخلاق الاجتماعية عن القانون الوضعي للدولة. في نظام القانون المدني، يتم وضع الأخلاق الاجتماعية كقانون يطور ويلزم مجتمعات معينة كمصدر للقانون. لذا، فإن الشريعة الإسلامية والقانون العرفي لهما دور في إنشاء القانون الدولي الوضعي. فإن القانون العرفي والشريعة الإسلامية التي أخذها القانون الوضعي ليست ملزمة. وهذا يعني أن الدولة ليس لديها السلطة القانونية لفرض الأخلاق الاجتماعية المقصودة. بالإضافة إلى ذلك، في حالة حدوث انتهاك، لا تتمتع الدولة أيضًا بصلاحيات اتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين يعتبرون أنهم انتهكوا الأخلاق الاجتماعية. هذا لأن الدولة لها الحق فقط في القوة، والالتزام بالتصرف وفقًا للأحكام التي تدخل كقانون وضعي للبلد. ومع ذلك، ليس للدولة الحق في الإكراه وليس عليها أي التزام باتخاذ إجراءات ضد أولئك الذين ينتهكون الأخلاق الاجتماعية.

إذا نمت الشريعة الإسلامية وتبعها المجتمع باعتبارها أخلاقًا اجتماعية وتم وضعها كمصدر للقانون في نظام القانون المدني. إذن هذا ليس هو الحال مع نظام الشريعة الإسلامية. إن مكانة الشريعة الإسلامية في نظام الشريعة الإسلامية ليست مصدرًا للقانون، بل باعتبارها قانونًا وضعيًا بحد ذاته. الفقه منتج قانوني في نظام الشريعة الإسلامية. ليس مصدرًا للقانون. أي فيما يتعلق بوضع المنتجات القانونية ومصادر القانون، فإن نظام القانون المدني ونظام الشريعة الإسلامية لهما منظور مختلف.

يتم استخدام نظام الشريعة الإسلامية من قبل الدول التي تجعل من الإسلام الدين الرسمي وتجعل التعاليم الإسلامية أساس الدولة. المملكة العربية السعودية هي مثال للدولة التي تطبق نظام الشريعة الإسلامية. نظام الشريعة الإسلامية هو نظام قائم على الشريعة الإسلامية يقوم بشكل أساسي على القرآن والسنة النبوية،²² لذلك فإن القرآن والأحاديث النبوية هما أيضًا المصدر الرئيسي للقانون في قانون العقود المبني على نظام الشريعة الإسلامية.

إندونيسيا دولة التي أكبر دولة التي سكانها على دين الإسلام. على الرغم من أن نظام القانون المدني هو المسيطر، إلا أن الشريعة الإسلامية لها تأثير كبير في إندونيسيا، لا سيما في مجال قانون الأسرة والقانون الاقتصادي. يمكن رؤية تأثير نظام الشريعة الإسلامية، على سبيل المثال، من خلال سن قانون الاستثمار الإسلامي الذي ينظم قانون الأسرة للمسلمين الإندونيسيين والذي يتضمن أحكامًا تتعلق بقانون الزواج والطلاق والميراث. القواعد المتعلقة بقانون الأسرة الواردة في KHI في النظام القانوني الإندونيسي ملزمة لجميع المواطنين الإندونيسيين المسلمين. أما بالنسبة للمواطنين الإندونيسيين غير المسلمين، فهم غير ملزمين تلقائيًا بالقوانين والأنظمة التي تنظمها مجموعة الشريعة الإسلامية.

بلفت النظر عن كونه مرتبطًا بقانون الأسرة، يمكن رؤية تأثير نظام الشريعة الإسلامية من خلال سن القوانين واللوائح على اقتصاديات الشريعة، لا سيما المصرفية الشرعية. ومع ذلك، على

²² Utsman, *Menuju Penegakan Hukum Responsif: Konsep Philippe Nonet & Philip Selznick: Perbandingan Civil Law System & Common Law System, Spiral Kekerasan & Penegakan Hukum*.

عكس مسائل الزواج والميراث والطلاق التي تنظمها مجموعة الشريعة الإسلامية وهي ملزمة فقط للمسلمين الإندونيسيين، فإن هذا ليس هو الحال مع القانون الاقتصادي الإسلامي. يُلزم القانون الاقتصادي للشريعة الإسلامية كل شخص قانوني ينفذ معاملات ويلزم نفسه بالمؤسسات الاقتصادية الشريعة، مسلماً كان أو غير مسلم. ويرجع هذا إلى أنه - في الأمور الاقتصادية - فإن المتعاقدين الاقتصاديين لا يجب أن يكونوا مسلمين. وبالتالي، سواء كان أولئك الذين يقومون بأعمال قانونية في عقد شرعي من الأطراف المسلمة أو غير الإسلامية، فلا يزال كلاهما ملزمين بالحقوق والالتزامات حيث يتفق كلاهما على الارتباط بعلاقة قانونية في شكل عقد شرعي.

يمكن رؤية تأثير نظام الشريعة الإسلامية في القانون الاقتصادي الإندونيسي، على سبيل المثال، من الخدمات المصرفية الإسلامية، والتي تستخدم في تشكيل هيكلها الإداري، ورأس المال، والعقود أساساً قانونياً يتأثر بنظام الشريعة الإسلامية. وهي قانون الشريعة المصرفية الذي ينص على أنه في هيكلها الإداري، يجب أن يكون للمصارف الإسلامية مجلس الرقابة الشرعية (DPS) يعمل كمجلس يشرف على الممارسات المصرفية حتى تستمر في الامتثال لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يمكن تتبع تاريخ تدوين قانون الشريعة الاقتصادي منذ بداية إنشاء بنك المعاملان الإندونيسي. في ذلك الوقت، كان ظهور الاقتصاد الشرعي في إندونيسيا متمثلاً في إنشاء بنك المعاملان الإندونيسي الذي بدأ العمل في ١ مايو ١٩٩٢. واستند تشغيل البنك على القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٢ بشأن البنوك. في الواقع، لم يكن قانون البنوك، الذي أصبح الأساس القانوني لعمل بنك المعاملان الإندونيسي، الذي كان أول بنك إسلامي في ذلك الوقت، قانوناً أو لائحة تنظم العمل المصرفي الإسلامي على وجه التحديد. ومع ذلك، فإن اللائحة المستخدمة هي اللائحة التي تنظم العمل المصرفي بشكل عام. كل من الخدمات المصرفية الإسلامية والخدمات المصرفية التقليدية. هذا لأنه في الوقت الذي تم فيه إنشاء بنك المعاملان الإندونيسي، لم يكن لدى إندونيسيا حتى الآن قوانين محددة تحكم الأعمال المصرفية الإسلامية أو القوانين التي تحكم الاقتصاد الإسلامي على وجه التحديد.

يتيح المعاملان الإندونيسي إمكانية التأسيس على الرغم من أن إندونيسيا ليس لديها في ذلك الوقت قانون محدد بشأن الخدمات المصرفية الإسلامية. هذا لأنه في عام ١٩٩٢، دخلت إندونيسيا عصر النظام المصرفي المزدوج. النظام المصرفي المزدوج هو نظام يسمح للصناعة المصرفية بالعمل وفقاً لمبدأ تقاسم الأرباح. إن مبدأ المشاركة في الربح في حد ذاته هو مبدأ اقتصادي مطابق للمبدأ المستخدم في المنتجات المصرفية الإسلامية.

في عام ١٩٩٢، دخلت إندونيسيا عصر النظام المصرفي المزدوج من خلال تمكين أحد البنوك من العمل وفقاً لمبدأ تقاسم الأرباح استناداً إلى المادة ١٣ حرف C من القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٢ بشأن البنوك التي تنص على أن أحد البنوك الريفية (BPR) يوفر التمويل. العملاء على أساس مبدأ تقاسم

الأرباح وفقا للأحكام المنصوص عليها في المادة ٦ من اللائحة الحكومية رقم ٧٢ لعام ١٩٩٢ بشأن البنوك القائمة على مبادئ تقاسم الأرباح.^{٢٣}

من المثير للاهتمام ملاحظة تطور البنوك الإسلامية في إندونيسيا التي تمثل وجود نظام اقتصادي إسلامي أو نظام اقتصادي إسلامي. في الواقع، إندونيسيا ليست أول دولة تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي في صناعتها المصرفية. يمكن إرجاع تاريخ الصيرفة الشرعية أو اقتصاديات الشريعة إلى ولادة البنك الإسلامي للتنمية (IDB) في عام ١٩٧٥. كان إنشاء البنك الإسلامي للتنمية علامة فارقة في ولادة النظام المالي الإسلامي تجريبياً.^{٢٤} كما تم سرد مصر وباكستان باعتبارها الدول التي أدخلت البنوك الإسلامية لأول مرة في نظامها الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع النظام الاقتصادي التقليدي الذي كان موجوداً بالفعل من قبل.

استناداً إلى بيانات بنك إندونيسيا، يمكن رؤية تطور المصرف الإسلامي في إندونيسيا، بالإضافة إلى تلك المذكورة السابقة، من خلال العديد من الأنشطة التي تم تنفيذها. ملاحظات بدأ وجود النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تميز بظهور الخدمات المصرفية الإسلامية في عام ١٩٩٢. وهي إنشاء بنك المعاملات الإندونيسي. كان إنشاء بنك المعاملات الإندونيسي، الذي لم يكن لديه في ذلك الوقت استناداً قانونية خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية الإسلامية، يعتبر أنه لا يزال من الممكن تشغيله لأنه في ذلك العام دخلت الخدمات المصرفية الإندونيسية عصر النظام المصرفي المزدوج، مما جعل من الممكن أن يعمل النظام المصرفي التقليدي. ستفتح البنوك وحدات أعمال شرعية بناء على القانون رقم ٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن البنوك.

في عام ١٩٩٩ أيضاً، كانت هناك ملاحظة مهمة تتعلق بظهور التأكيد على دور البنك المركزي الإندونيسي باعتباره السلطة للإشراف على البنوك الإسلامية والقدرة على تنفيذ السياسات النقدية على أساس مبادئ الشريعة بناءً على القانون رقم ٢٣ لعام ١٩٩٩. هذا في العام، كان الإنجاز هو تنفيذ أول مخصصات مؤسسية للبنك الإسلامي تتوافق مع الخصائص التشغيلية للبنوك الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، تميز عام ١٩٩٩ ببدء تشغيل وحدة الأعمال الشرعية التي تملكها البنوك التجارية التقليدية.

في عام ٢٠٠٠، كانت أول أدوات مالية إسلامية إيدانا ببدء الأنشطة في الأسواق المالية بين البنوك والسياسات النقدية القائمة على المبادئ الإسلامية. تلاه زخم في عام ٢٠٠١، وتحديداً تشكيل وحدة عمل خاصة (مكتب الشريعة المصرفية) في بنك إندونيسيا والتي عالجت تطوير الصيرفة الإسلامية بطريقة شاملة. تبع هذه الخطوة إعداد مخطط تطوير الخدمات المصرفية الشرعية في عام ٢٠٠١ وصقلها مرة أخرى في عام ٢٠٠٥. بالإضافة إلى إعداد النص الأكاديمي لمشروع قانون المصارف الإسلامية في عام ٢٠٠٣.

²³ Bagya Agung Prabowo, *Aspek Hukum Pembiayaan Murabahah Pada Perbankan Syariah* (UII Press, 2012).

²⁴ M Ag Muhamad, "Manajemen Bank Syariah" (2018).

في عام ٢٠٠٣، بالإضافة إلى إعداد الورقة الأكاديمية لمشروع القانون المصرفي الشرعي، تميزت أيضًا بسن الأحكام المتعلقة بمبدأ المصرفية الاحترازية التي تم تكييفها مع مبادئ الصيرفة الإسلامية. وكذلك إصدار فتوى بشأن الفوائد المصرفية المحرمة من قبل مجلس العلماء الإندونيسي. ثم في عام ٢٠٠٤ تم وضع متطلبات وواجبات وصلاحيات مجلس الرقابة الشرعية. هذا أمر مهم بالنظر إلى أنه في الرحلة القادمة، يجب على جميع المؤسسات الاقتصادية - كل من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية بخلاف البنوك - تضمين مجلس الرقابة الشرعية في هيكل إدارتها. بصرف النظر عن الاضطرار إلى الامتثال للقانون بشكل عام، فإن الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة مطلوبة أيضًا لتنفيذ الممارسات المصرفية وفقًا لفتوى هيئة الشرعية الوطنية. إن وجود فتوى هيئة الشرعية الوطنية للخدمات المصرفية الإسلامية هو جزء من المجلس الذي يوجه القضبان لرحلة الصناعة المصرفية مع مبادئ الشريعة بحيث تستمر في العمل وفقًا للممرات المحددة. فتوى هيئة الشرعية الوطنية هي جزء من اللوائح القانونية الملزمة للفاعلين الاقتصاديين بمبادئ الشريعة.²⁵

في عام ٢٠٠٥، تم سن مخصصات رأسمالية خاصة للخدمات المصرفية الشريعة التي تتوافق مع معايير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحديدًا معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية. في عام ٢٠٠٥، تم إجراء تقييم أكثر كفاءة وحكمة لقواعد الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مبادرة لإعداد "برنامج الإعجاب" كأساس لدور البنوك الإسلامية في تحسين القطاع التطوعي. أصبح عام ٢٠٠٨ رقمًا قياسيًّا مهمًّا لأنه في ذلك العام تم التصديق على القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ بشأن الخدمات المصرفية الإسلامية. هذا القانون، الذي تشدد الحاجة إليه من قبل الصناعة المصرفية الإسلامية، استغرق ٥ سنوات، من وقت صياغة مسودة الورقة الأكاديمية للصيرفة الإسلامية لعام ٢٠٠٣ حتى تم إقراره ليصبح قانونًا في عام ٢٠٠٨. في الواقع، سن قانون الإسلامية يتطلب هذا العمل المصرفي مراجعة قانون البنوك الحالي. لأنه بعد كل شيء، كانت الحاجة إلى اللوائح المتعلقة بالصناعة المصرفية قبل قانون المصرفية الإسلامية وبعد القانون مختلفة بالطبع. ومع ذلك، في السنوات الخمس المقبلة، يبدو أن مراجعة قانون البنوك لن تكون ذات أولوية في برنامج التشريع الوطني.

الرحلة التالية المتعلقة بتأثير نظام الشريعة الاقتصادية كجزء من الدليل على تأثير نظام الشريعة الإسلامية على نظام القانون الاقتصادي الإندونيسي هي تشكيل سلطة الخدمات المالية على أساس القانون رقم ٢١ لعام ٢٠١١ بشأن هيئة الخدمات المالية. وسلطة الخدمات المالية هي مؤسسة لديها مهام رئيسية، من بين أمور أخرى، لتوفير التوجيه والإشراف والتفتيش على المؤسسات المالية. كل من المؤسسات المصرفية والمؤسسات غير المصرفية. كل من المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المالية التقليدية. إن وجود سلطة الخدمات المالية، الذي يحتوي على مصطلحات لتوجيه

²⁵ Tutik Nurul Janah, "Pengaruh Islamic Law System Terhadap Hukum Ekonomi Indonesia," *Al-Abkam Jurnal Ilmu Syari'ah dan Hukum* 4, no. 2 (2019).

المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية والإشراف عليها ووصفها، سواء الشرعية أو التقليدية، يظهر أن موقف المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية يزداد قوة أمام نظام القانون الاقتصادي الإندونيسي.

في عام ٢٠٠٥، تم سن مخصصات رأسمالية خاصة للخدمات المصرفية الشريعة التي تتوافق مع معايير الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتحديدًا معيار مجلس الخدمات المالية الإسلامية. في عام ٢٠٠٥، تم إجراء تقييم أكثر كفاءة وحكمة لقواعد الشبكة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ مبادرة لإعداد "برنامج الإعجاب" كأساس لدور البنوك الإسلامية في تحسين القطاع التطوعي. لقد كانت رحلة طويلة حتى ظهور القانون رقم ٢١ لعام ٢٠٠٨ بشأن الخدمات المصرفية الإسلامية جنبًا إلى جنب مع القانون رقم ٧ لعام ١٩٩٢ المعدل بالقانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٨ بشأن البنوك، من المثير للاهتمام، لا سيما من منظور تاريخي لتنفيذ النظام الاقتصادي الإندونيسي. يمثل قانون المصرف الإسلامي إقرار الدولة بقابلية تنفيذ النظام الاقتصادي الإسلامي. إن ظهور قانون الخدمات المصرفية الإسلامية جنبًا إلى جنب مع قانون البنوك هو دليل أيضًا على تأثير نظام الشريعة الإسلامية على الاقتصاد الإندونيسي. وذلك لأن الصيرفة الإسلامية، التي تؤسس القواعد المصرفية على أساس مبادئ الشريعة، هي دليل على أن فقه المعاملة كمصدر للقانون قد تم تدوينه والتصديق عليه كجزء من القانون الوضعي للبلاد.^{٢٦}

مع التأثير القوي المتزايد لنظام الشريعة الإسلامية في القانون الاقتصادي الإندونيسي، لم يلاحظه أحد من قبل مجموعات مختلفة. ومع ذلك، لا يبدو أن هذا الشرط يعتبر مقلقًا، عند النظر إليه من منظور أيديولوجية الدولة. فيما يتعلق على وجه التحديد بقضايا الشريعة الاقتصادية، لا يوجد نقاش حاد أو رفض لتطبيقه في إندونيسيا. في الواقع، جنبًا إلى جنب مع نمو الاقتصاد الشرعي، كل عام، سيكون هناك المزيد والمزيد من تدوين القانون الاقتصادي الإسلامي في القانون الوضعي للبلاد. لكن مرة أخرى، لا يبدو أن تأثير نظام الشريعة الإسلامية يثير القلق بشأن تهديد الأيديولوجية الوطنية. وهذا يختلف عن الجهود المبذولة لتطبيق القانون الجنائي الإسلامي (الجنائية) أو القانون السياسي الإسلامي (السياسة) التي تثير المخاوف دائمًا عند مناقشة خطط تنفيذها علنًا.

ما هو واضح، هناك دائمًا قبول مختلف يتعلق بالقانون الاقتصادي. هذا أمر مفهوم بالنظر إلى أن القانون الاقتصادي في جوهره يمكن وقادر على التطور وفقًا لاحتياجات وتطورات العصر. القانون الاقتصادي هو القانون الذي يخضع للتغيرات والتعديلات بأسرع ما يمكن. ينمو القانون الاقتصادي وفقًا لاحتياجات الفاعلين الاقتصاديين. في الواقع، غالبًا ما لا تستطيع القوانين الاقتصادية التي يتم وضعها مواكبة التطورات والابتكارات السريعة للفاعلين الاقتصاديين.^{٢٧}

²⁶ Ibid.

²⁷ Ibid.

السرعة الديناميكية لاحتياجات الاقتصاديين على اللوائح التشريعية التي أصبحت استنادا القانونيات للأنشطة الاقتصادية تجعل القانون الاقتصادي أكثر مجالات القانون ديناميكية من بين مجالات الدراسة القانونية الأخرى. ومع ذلك، فإن الشيء الوحيد الذي يجب أن يظل هو المبدأ التوجيهي الرئيسي هو أن هذه القواعد القانونية يجب ألا تتعارض مع حقوق الإنسان والإنسانية من أجل تحقيق رفاهية الإنسان.²⁸ وبالتالي، يجب أن يظل توازن المصالح هو المبدأ التوجيهي الرئيسي في القانون المعمول به. إدراج السياسات المتعلقة بعملية التدوين الفقهي في القانون الوضعي للبلاد. يجب أيضا موازنة مطالب الفاعلين الاقتصاديين باليقين القانوني في الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة مع المصالح الأخرى خارج القضايا الاقتصادية. بهذه الطريقة، سيكون تأثير نظام الشريعة الإسلامية على القانون الاقتصادي الإندونيسي شيئا إيجابيا يستحق التطوير المستمر وخيارا نحو العدالة الاجتماعية والاقتصادية لجميع الإندونيسيين.

الخاتمة

في نظام القانون المدني، المبدأ الرئيسي الذي يقوم عليه هذا النظام هو أن القانون يكتسب قوة ملزمة لأنه يتجسد في لوائح في شكل قوانين ويتم ترتيبه بشكل منهجي في تدوينات أو مجموعات معينة. إندونيسيا بلد يلتزم بنظام القانون المدني. ويتجلى ذلك في وجود قواعد معقدة وشاملة لتنظيم حياة الناس في إندونيسيا. ومع ذلك، يبدو أن القانون المدني الحالي في إندونيسيا ليس القانون المدني النقي لأن إندونيسيا أخذت العديد من المصادر. وهو القانون العرفي والشريعة الإسلامية. فمجموعة الأحكام الإسلامية مثلا واضحة لتشريعة القانون الإندونيسي التي أخذت من النظام القانوني للقانون العام، مثل قانون الزواج، والأوقاف وغيرها. هناك العديد من القواعد التي نشأت من الشريعة الإسلامية، على الرغم من أن موقفهم هو فقط كدليل للقضاة في حل مشاكل قانون الأسرة في المنازعات الاقتصادية الشرعية. تنفيذ مجموعة الأحكام الاقتصادية الإسلامية (KHES) من خلال PERMA No. ٢ لعام ٢٠٠٨ هو دليل على الارتباط القانوني في إندونيسيا بالشريعة الإسلامية وحتى من دول أخرى. وقد تم الحصول على بعض مبادئه من مجلة الأحكام العدلية التي تنفذها كقانون رسمي لدولة العثمانية.

المراجع

ALbian, Nandang. "Pengaruh Sistem Hukum Eropa Kontinental Dan Sistem Hukum Islam Terhadap Pembangunan Sistem Hukum Nasional." Jurnal At-Tatbiq: Jurnal Ahwal al-Syakhsyiah 4, no. 01 (2019): 57–75.

²⁸ Sri Redjeki, *Hukum Ekonomi Indonesia* (Malang: Bayumedia Publishing, 2007).

- Anwar, Yesmil. *Pembaruan Hukum Pidana: Reformasi Hukum*. Grasindo, 2008.
- Gilissen, John, and Frits Gorle. "Sejarah Hukum Suatu Pengantar (Historische Inleiding Toot Het Recht, Kluwer Rechtswetenschappen-Anwerpent)" (2005).
- Iqbal, Firdaus Muhamad. "Kontribusi Sistem Civil Law (Eropa Kontinental) Terhadap Perkembangan Sistem Hukum Di Indonesia." *Jurnal Dialektika Hukum* 4, no. 2 (2022): 180–200.
- Janah, Tutik Nurul. "Pengaruh Islamic Law System Terhadap Hukum Ekonomi Indonesia." *Al-Ahkam Jurnal Ilmu Syari'ah dan Hukum* 4, no. 2 (2019).
- Karim, M Rusli. "Berbagai Aspek Ekonomi Islam." Yogyakarta: Tiara Wacana (1992).
- Kelsen, Hans. "Dasar-Dasar Hukum Normatif." Bandung: Nusa Media (2008).
- Muhamad, M Ag. "Manajemen Bank Syariah" (2018).
- Muhammad Abū Zahrah. *Uṣūl Al-Fiqh*. Beirut: Dār al-Fikr, n.d.
- Prabowo, Bagya Agung. *Aspek Hukum Pembiayaan Murabahah Pada Perbankan Syariah*. UII Press, 2012.
- Qomar, Nurul. "Perbandingan Sistem Hukum Dan Peradilan Civil Law System Dan Common Law System." *Pustaka Refleksi*, Makasar (2010).
- Redjeki, Sri. *Hukum Ekonomi Indonesia*. Malang: Bayumedia Publishing, 2007.
- Saputri, Novi Eka, and Eny Kusdarini. "Kontribusi Sistem Hukum Eropa Kontinental Terhadap Pembangunan Sistem Hukum Nasional Di Indonesia." *Masalah-Masalah Hukum* 50, no. 4 (n.d.): 363–372.
- Soerodjo, Irawan. "The Development of Indonesian Civil Law." *Scientific Research Journal (SCIRJ)* 4, no. 9 (2016).
- Soeroso, R. *Pengantar Ilmu Hukum (Cetakan Ke 4)*. Jakarta: Sinar Grafika, 2001.
- Syafiie, Inu Kencana. *Sistem Administrasi Negara Republik Indonesia (SANRI)*. Bumi Aksara, 2003.
- Utsman, Sabian. *Menuju Penegakan Hukum Responsif: Konsep Philippe Nonet & Philip Selznick: Perbandingan Civil Law System & Common Law System, Spiral Kekerasan & Penegakan Hukum*. Pustaka Pelajar, 2008.
- Wahid, Marzuki. *Fiqh Indonesia: Kompilasi Hukum Islam Dan Counter Legal Draft Kompilasi Hukum Islam Dalam Bingkai Politik Hukum Indonesia*. Penerbit dan distribusi, Institut Studi Islam Fahmina, 2014.
- خلاف, عبد الوهاب. علم أصول الفقه. القاهرة: مكتبة الدعوة. n.d.,